عقبات متعددة تمنع الصناعة المحلية من المنافسة

القباني: الأنظمة النافذة تخدم السلع الأجنبية المستوردة

■ أين موقع منتجنا المحلي في ظل الانفتاح الاقتصادي حيث أصبح الباب مفتوحاً امام المستهلك للاختيار والمنافسة على أشدها في السوق المحلية.

والسؤال: هل تستطيع صناعتنا المحلية منافسة مثيلاتها الخارجية؟

قوانين غير مدروسة

يجيب السيد نزار نسيب قباني عضو غرفة تجارة دمشق: إن صناعتنا المحلية في الوقت الحالي غير قادرة على المنافسة وربما تنافس لكن بصعوبة بالغة نتيجة القوانين غير المدروسة المحيطة بها وللأسف نشعر ان هذه القوانين موضوعة لكي تنافس البضاعة الأجنبية بضاعتنا المحلية لأن جميع القوانين المرعية السائدة تعمل لصالح السلعة الأجنبية على حساب السلعة الوطنية والأدلة عديدة:

عندما كانت تباع الغزول القطنية للشركات الاجنبية بأسعار أقل من ٣٠-٤٠ عن أسعار الصناعي السوري، ورغم قيام الدولة بتعديل الأسعار لايزال الصناعي السوري يشتري الغزل ويدفع قيمته بسعر الشركة الاجنبية اضافة للتأمين، بالتالي ارتفاع سعر الغزول من أسباب ركود البضائع السورية وعدم قدرتها على المنافسة سواء بالنسبة للقطاع العام أو الخاص.

فقدان أسواق التصدير

– إن فرض رسوم جمركية على كثير من المواد التي لا تعتبرها السلطات المرعية مواد اولية «القماش مثلاً» في حين ان الدول المجاورة اعفتها نهائياً من الجمارك ادى حتماً الى انتقال الشركات المستوردة لبضائعنا الى تلك الدول لارتفاع اسعار سلعنا بالتالي فقدنا تلك الأسواق وفقدنا الواردات المضافة التي كان يجب الاستفادة منها لتشغيل العمالة.

– اجمالي الضرائب على الصناعة تصل من ٦٠-٦٥ ٪ تقريباً.

وقد تحدثنا عنها مراراً في حين ان بعض الدول المجاورة أعفت صناعتها نهائياً من كافة الضرائب والرسوم.

– عدم وجود دعم للتصدير وافتقارنا الى التسهيلات المصرفية كقروض التمويل الأولي وتمويل عمليات التصدير وقروض تناظر عائدات بيع المنتج.

ويؤكد السيد قباني على ضرورة:

– ازالة جميع المعوقات امام استيراد المواد الأولية

– دعم صادرتنا وبكل ما أوتينا من قوة.

– إلغاء ربط الاستيراد بالتصدير لأن دولار التصدير وهم كبير أدى الى التصدير الوهمي وقد آن الأوان لأن نتصدى للتحديات التي تواجهنا بجدية ومسؤولية.

قيود تعرقل التحديث

وقدم بعض الصناعيين توصيفاً لعوائق تطور صناعتنا المحلية في كل من القطاع العام والخاص.

ففي القطاع العام:

مشكلة الرواتب والأجور: هناك سقف للرواتب وسقف للحوافز وسقف للمكافآت لانستطيع تجاوزها، وكلنا يعرف سلفاً ان الراتب ضعيف بالتالي هذه المشكلة تحد من الابداع او من استقطاب المهارات، حيث تنزح مهارات القطاع العام الى الخاص.

– ارتفاع تكلفة المنتج نتيجة العمالة الزائدة وقدم ادوات الانتاج وعدم وجود مرونة كافية للتمكن من مواكبة التطور، وبالتالي هناك قيود على القطاع العام تفرض عليه نوعاً من التحرك ضمن خطوط محددة مهما حاولت الادارة التطوير.

وجميع هذه المشاكل تؤثر على جودة المنتج وتحد من امكانية المنافسة، بينما في القطاع الخاص تطغى مشكلة النزعة الفردية، فالمالك هو المدير مما يحد من انشاء تكتلات اقتصادية ضخمة ويحد من عملية البحث العلمي والتطور لأنها مسألة مكلفة.

تحديد الهوامش

ويقترح الصناعيون:

–تحديد هوامش للقطاع العام والخاص بحيث لايجب ان يدخل الأخير ضمن وضعه الحالي بصناعات تتعلق بذوق المستهلك ويترك للقطاع العام الصناعات الاستراتيجية «اسمنت، نفط، فوسفات..»

– تحديد الصناعات التي يمكن ان تنافس خارجياً والتي لا تعتمد على المواد المستوردة للتصنيع..